التقاضي الالكتروني
(دراسة للتطوير الاجراءات القضائية في العصر الرقمي)

أ.م خمائل عبد الله الطون
الجامعة المستنصرية/ كلية القانون

المستخلص:

ان التقاضي الالكتروني يعد وسيلة من وسائل التطور النظام القضائي لما يوفره هذا النظام من سرعة و تبسيط الاجراءات القضائية اذ تعرف الاجراءات القضائية بتعقيدها وكذلك يساعد على المساهمة في الوصول الى كل ما يخص الدعوى المدنية من اجراءات و قرارات اذ يوفر التقاضي الالكتروني سهولة الوصول الى كل القرارات و الاحكام القضائية وهو ما يساهم ايجابا في تطوير النظام القضائي و اتقان العمل في المحاكم و القضاء ويساعد على حل المشاكل العدالة التقليدية المعروفة في كل الانظمة القضائية اذ ان المساهمة في حل الاجراءات القضائية و التي في الغالب العم تثقل كاهل المتقاضي في الوصول الى كل الحقوق التي يجب ان يتمتع بها .

ويلاحظ ان التقاضي الالكتروني يعد ثورة في نظام المعلوماتية والتطور التكنلوجي وذلك نتيجة ما يوفره من تسهيلات بالنسبة الى كل الخصوم وكذلك النظام القضائي بصور عامة لذلك لنجد ان اغلب التشريعات والانظمة بدأت في اتجاه الاعتماد على الانظمة الالكترونية في التعاملات وذلك لتوفير السرعة والسهولة.

لذلك نجد ان الكثير من البلدان اتجه الى استخدام التقاضي الالكتروني ومنها العراق والسعودية والامارات المتحدة العربية وغيرها من البلدان العربية الاخرى ولذلك لضمان تحقيق العدالة على وجهه السرعة وتبسيط الاجراءات القضائية المعقدة والتي كانت تسبب في ضياع المثير من حقوق الخصوم.

غير ان على الرغم من المميزات الكثيرة التي يتمتع بها هذا النظام الا انه لا يخلو من العيوب الناتجة من ارتباط ممارسة الافراد لحق التقاضي المكفول دستوريا بالتكنولوجيا وذلك بسب المخاطر التي قد تتمثل في الخصوصية و الامان اذ من الممكن ان تتعرض الكثير من الانظمة الالكترونية الى الاختراق مما يؤدي الى سرقة المعلومات التي تتعلق بالأفراد بالإضافة الى ان نظام التقاضي الالكتروني ان يواجه بعض التحديات التقنية و التي تترك اثراها على سرعة الاستجابة و الفعالية كتلك التي تتعلق بالاتصالات الضعيفة و المنقطعة بالإضافة التي التكاليف الباهظة يتمتع بعا النظام الالكتروني القوي الذي يصعب اختراقه و الذي يكون فبه المتقاضين بمأمن من الاختراق وخطورة النظام الالكتروني و التكنلوجي المتعلق بالنظام القضائي .

Abstract:

Electronic litigation is a means of developing the judicial system، as this system provides speed and simplification of judicial procedures, as judicial procedures are known for their complexity. It also helps contribute to reaching everything related to civil lawsuits, procedures and decisions, as electronic litigation provides easy access to all judicial decisions and rulings, which contributes positively to developing the judicial system and mastering work in courts and the judiciary, and helps solve traditional justice problems known in all judicial systems, as contributing to resolving judicial procedures, which often burden the litigant in accessing all the rights that he should enjoy.

It is noted that electronic litigation is a revolution in the information system and technological development, as a result of the facilities it provides for all opponents as well as the judicial system in general, so we find that most legislation and regulations have begun to rely on electronic systems in transactions in order to provide speed and ease. Therefore, we find that many countries have turned to using electronic litigation, including Iraq, Saudi Arabia, the United Arab Emirates and other Arab countries, to ensure the rapid achievement of justice and simplify complex judicial procedures that have caused the loss of many of the rights of opponents. However, despite the many advantages enjoyed by this system, it is not without defects resulting from the association of individuals' exercise of the constitutionally guaranteed right to litigation with technology due to the risks that may be represented in privacy and security, as many electronic systems may be exposed to hacking, which leads to the theft of information related to individuals, in addition to the fact that the electronic litigation

system faces some technical challenges that leave their impact on the speed of response and effectiveness, such as those related to weak and interrupted communications, in addition to the high costs enjoyed by the strong electronic system that is difficult to hack, in which litigants are safe from hacking and the danger of the electronic and technological system related to the judicial system.

الخطة

المبحث الاول: ماهية التقاضي الالكتروني

المطلب الاول: تعريف التقاضي الالكتروني

المطلب الثاني: صور التقاضي الالكتروني

المبحث الثاني: اهمية التقاضي الالكتروني

المطلب الاول: المتطلبات القانونية التقاضي الالكتروني

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني

المبحث الاول: ماهية التقاضي الالكتروني

يعتبر التقاضي الالكتروني من اهم التطبيقات وتقنيات التطور العلمي والتقني في مجال العمل القضائي اذ يعتبر التقاضي الالكتروني أحد افرازات الثورة الرقمية التي يشهدها العالم في مختلف مجالات الحياة العلمية والعملية وذلك على اعتبار تطبيق التكنلوجيا في المجال القضائي يكون له التأثير الايجابي والفعال في تطور هذه المنظومة المهمة هذا من جانب ومن جانب اخر له الاثر في سرعة المعاملات القضائية والتي تكون دائما تمتاز ببطء في الانجاز ويكون الهدف الاساسي هو توحيد وتبسيط الاجراءات القضائية.

ويساهم التقاضي الالكتروني في توفير الامن المعلومات وذلك بحفظها في سجل الالكتروني وبالتالي فسح المجال امام الاطراف المعنية في الاطلاع عليها وبالإضافة الى توفير الضمان والجودة في المعلومة المتاحة.

وفي ظل ما تقدم لابد من التعرف بالبداية على ماهية التقاضي الالكتروني ومن ثم التعرف على اهم ما يمتاز به هذا النظام وعلى النحو التالي:

المطلب الاول: تعريف التقاضي الالكتروني

قد ينتج عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن بعد العديد من التطبيقات المهمة والتي اثرت بشكل فعال على جميع اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي مما ادى الى ظهور الحكومة الالكترونية والتعلم عن بعد والتقاضي الالكتروني والعديد من اوجه ثورة المعلومات والتي كان له الاثر الواضح على التقدم في مختلف اوجه الانشطة الحياتية والاقتصادية والتجارية.

ويعتبر مصطلح التقاضي الالكتروني من المصطلحات الحديثة التي جاءت بها ثورة المعلومات في الفترة التي كاد ان يكون معدوم مثل هذه التقنيات والمصطلحات وخصوصا في العلوم القانونية ولقد ظهر مصطلح التقاضي الالكتروني في بداية الالفية الثالثة تقريبا وهو يعتبر اخر ما توصل اليه العقل البشري.

ويعتبر التقاضي الالكتروني الانطلاقة نحو نظام قضائي الالكتروني في ظل التطور الرقمي الحاصل في مختلف مجالات الحياة وهو يعتبر جل الابداع في فقه القانون المعاصر.

اذ ان له انعكاس ايجابي على عملية التقاضي بصورة عامة وذلك من خلال استثمار الوقت والجهود بالنسبة الى أطراف الدعوى وكذلك استغلال والوسائل الحديثة والمتطورة من اجل تحقيق الهدف الأسمى للنظام القضائي الا وهو تحقيق العدالة بين المواطنين بطرق قصير ومتطورة مما ينتج عنها توسع دائرة التقاضي وليشمل العديد من المناطق بذلك تجاوز مشكلة البعد الجغرافي بين المدن والتكاليف السفر الباهظة.

اذ انتقلت العديد من الدول الى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية والانتقال الى بيئة الالكترونية تشمل جميع مجالات الحياة ومن هنا ظهر الحاجة الى لوجود محكمة الالكتروني لتتماشي التطور الحاصل والثورة الرقمية الحاصلة فب المجال القانوني اذ يفرض اسلوبا غير مألوف في سير الاجراءات القضائية في شتى انواع الدعوى وذلك عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في بداية الدعوى وصولا الى الحكم في الدعوى مرورا في المباشرة في اجراءات الدعوى وصولا الى البت فيها واصدار الحكم الكترونيا.

وعليه يمكن القول ان التقاضي الالكتروني ويقصد به (ادخال وسائل الاتصال الحديثة والتقنيات الرقمية من اجل تنفيذ الاجراءات اقامة الدعوى القضائية ابتدأ نت اجراءات رف الدعوى ومتابعتها وحتى اصدار الحكم فيها من دون الحاجة الى حضور الاطراف)

ويعتمد هذا النظام على توافر وسائل الاتصال الحديثة والمنصات الرقمية لغرض ضمان كفاءة النظام القانوني والقضائي.

والجدير بالذكر ان التقاضي الالكتروني يمثل ثورة في العمل القضائي حيث يساهم في تحقيق العدالة وتقليل التكاليف وتسريع الاجراءات غير ان هذا النظام يحتاج ويتطلب العديد من الدراسات المتينة والمتأنية لغرض ضمان تحقيق أفضل النتائج والاستدامة في التطبيق.

المطلب الثاني: صور التقاضي الالكتروني -

ان من اهم مقاصد القانون تحقيق العدل بين افراد المجتمع مع اقرار النظام فيه اذ ان هدف القانون في الاساس ه الجمع بين العدل والنظام حيث ان القانون وجد في الاساس لكي يوفر للمجتمع البشري القدر من النظام الذي يحقق العدل بين جميع افراده دون التميز بين أحد من افراده وكذلك النظام الذي لا غنى عنه لغرض تحقيق التقدم في المجتمع.

يرمي القانون الذي ينظم العلاقات بين الافراد الى تحقيق غايته المثالية والتي تتمثل في القيم التي تربط القانون ككل مثل قيمه العدالة وتحقيق المصالح العامة والمحافظة على الامن والاستقرار المجتمع وهي الغاية العليا التي يحف الى تحقيقها النظام القضائي في كل المجتمعات.

وعلى هذا الاساس فأن النظام القضائي لابد ان يكون نظاما عادلا لضمان تحقيق الاستقرار في المجتمع وهذا العدل يمتل في اعطاء كل ذي حق حقه فجوهر العدالة هو حصول كل انسان على حقوقه الامر الذي يحقق التوازن في المجتمع اذ ان تحقيق العدالة بين افراد المجتمع اصبحت مسؤولية الدولة و التي قامت بأنشاء المحاكم و تنظيمها بما يحقق در الاعتداء اذ ما حصل على احد افراد من المجتمع و لابد ان يكفل النظام القضائي المعاملة المتساوية بين جميع افراد المجتمع فمن من ضمن مبادئ العدالة لابد من وجود محاكم غير متحيزة الى فئة معينة تقوم بإصلاح الاضرار و حماية الحقوق ومنع الافراد من الحصول على حقه بنفسه .

لابد من الملاحظة ان الدولة لا يمكن ان تقوم بواسطة جهازها القضائي تحقيق الغايات التي ترمى لها وذلك بسبب بطيء الاجراءات القضائية اذ ان النظام يحتاج الى السرعة في الاجراءات لضمان حقوق الافراد وردع المعتدين على حقوق الاخرين.

اذ ان التقاضي يعتبر من الحقوق الدستورية اذ يجب ان يتمكن كل متقاضي من النفاذ الى القضاء نفاذا ميسرا وهذا النفاذ يعني من حق كل فرد اللجوء الى القضاء وان ابوابه لابد ان تكون مشرعة لكل فرد من افرار المجتمع.

وان حق التقاضي لابد ان يمون مكفولا لكل فرد من افراد المجتمع وهذا الحق ينشئه القانون ويحميه الدستور لغرض ضمان حصول الافراد على حقوقهم من شأنه ان يشيع الاطمئنان في نفوسه ويؤدي الى استقرار المعاملات ويضمن عدم للجوء الافراد الى القصاص.

اذ يقوم التقاضي الالكتروني بوظائفه الاساسية و التي تتمثل في قيام اطراف الدعوى تسليم عرائض الدعوى الى قلم المحكمة المختصة حيث يقوم بحفظ الملف يدويا وتصويره ومن ثم تسديد الرسوم

التي يتم تحديدها لكل نوع من انواع الدعوى ومن ثم يم السير في الإجراءات الاعتيادية لكل انواع الدعوى من التبليغات على موطن المدعى عليه بحسب الطريقة الاعتيادية وفي حال عدم وجد موطن يتم التبليغ عن طريق الجرية الرسمية ، اما اذا كان المدعى عليه خارج البلاد فيتم تبليغه عن طريق وزارة الخارجية ومن ثم تنعقد المحكمة في جلسات متتالية حسب نوع الدعوى المنظورة الى ان تقرر المحكمة اصدار حكمها في الدعوى في مواجهة الخصوم .

وهذي هي الصورة التقليدية لعمل المحاكم والتي كانت تمتاز بالإجراءات الطويلة والمعقدة والتي تؤدي في بعض الاحيان الى تعرض الافراد الى اضرار فوت الفرصة من المحافظة على الحقوق الامر الذي يحتاج الى تطور هذه الاجراءات وجعلها مرنه والتقليل منها وهذه تعتبر الصورة الاولى من صور التقاضي.

ولمن نجد ان هناك صور اخرى جديدة من صور التقاضي قد ظهرت و التي يتم الاعتماد فيها على وسائل التواصل الحديثة وذلك نتيجة لثورة المعلومات خاصة الحاسب الالي و الانترنت حيث يتم ايداع ملف الدعوى لدى المحكمة المختصة ويتم تخزين هذه المعلومات على موقع المحكمة وحفظها كما يقوم الخصوم بتبادل المعلومات الإلكترونيات عن طريق موقع المحكمة الامر الذي يختصر الوقت وتكبل عناء الخصوم في الذهاب الى المحكمة ويتم اعلان الارواق المتبادلة بين الخصوم وكذلك اقرارات المحكمة عن طريق البريد الالكتروني ويتم تسديد الرسوم المتعلقة بالدعوى من خلال شبكة الانترنت يتمكن الخصوم الاطلاع على قرار المحكمة على موقع المحمة الالكتروني وهذه عي الصور التي انتشرت فب اغلب دول العالم التي تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة في التقاضي .

ويلاحظ ان الاعتماد على التقاضي الالكتروني يوفر الوقت ويؤدي الى سرعة حسم المنازعات ويخفف العبء عن المحاكم ويسر عمل القضاة.

وتوجد صورة اخرى من صور التقاضي الالكتروني والتي تسمى الفضاء الالكتروني او المحكمة الالكترونية وفي هذه الصورة يم الاستغناء تماما عن الاوراق او الحضور امام المحكمة او مواجهة الخصوم اذ ان جميع ما ذكر يتم عن طريق شبكة الانترنت حيث يتم تقديم الاوراق وتبادلها بين

الخصوم وتقديم الطلبان والنظر فيها عن طريق شبكة الانترنت فلا وجود لملفات الورقية انما يتم الاعتماد كليا على الملفات الإلكترونية حيث الا يحضر الخصوم امام المحكمة في اي من جلسات المحكمة اذ يتم الحضور الكترونياً حيث تنظر الدعوى عن طريق احدى التطبيقات التي تحددها

المحكمة عن طريق الانترنت بطريقة المحكمة الافتراضية والتي تقوم المداولة واصدار الحكم بذات الطريقة وهذه تعتبر من أحدث صور التقاضي الالكتروني.

وهذه الصورة تعني الانتقال من تقديم الخدمات التقاضي والمعاملات من شكلها البروتيني الذي يمتاز بالإجراءات المطولة الى شكل الإلكتروني عبر وسائل الاتصال والانترنت.

المبحث الثاني: اهمية التقاضي الالكتروني

تبرز اهمية التقاضي الالكتروني في كونه تطورا حديثا في مرقق من مرافق السلطة القضائية والنظام القضائي والهدف من هذا التحول تسهيل الوصول الى تحقيق العدالة وتسهل الاجراءات المرتبطة في تحقيق العدالة القضائية لكل الافراد المتخاصمين في الدعوى القضائية وخاصة في ظل التحديات المعاصرة كالتطور التكنلوجي والظروف الطارئة التي ممكن ان تتعرض لها الدولة في فترة من الفترات.

ويمكن ان نلاحظ ان اهمية التقاضي الالكتروني ممكن ان تبرز في تسهيل الوصول الى العدالة من خلال ان التقاضي الالكتروني يتيح للأطراف الدعوى من متابعة دعواهم الكترونيا دون الحاجة الى مراجعة المحكمة المختصة حيث تقلل الحضور الى المحكمة ومما يحقق منفعة لجميع أطراف الدعوى.

ونلاحظ كذلك ان التقاضي الالكتروني يسهل ويسرع اجراءات التقاضي والتي متعارف عليها انها اجراءات مطولة ومعقدة وتحتاج الى وقت وجهد من قبل أطراف الدعوى حيث يقلل الاجراءات الورقية ويتبها التقليل في جلسات المحكمة والتي تتم عبر تقنيات الاتصال الحديث ويتيح في نفس الوقت تبادل المستندات الكترونية بصورة امنه وسريعة ويتبعها التقليل في المصارف والتي تشمل مصاريف التنقل واقامة الاطراف خصوصا إذا كانت المحكمة تقع في مكان يختلف عن محل سكن أطراف الدعوى.

ويجب ملاحظة ان اهمية التقاضي الالكتروني تكمن في انها تعد الوسيلة الاكثر امنا والحل الامثل في حال تعرض البلد الى ازمات وكوارث متلما حدث في ظروف جائحة كورونا والتي تسببت في الاغلاق التام وكانت هناك الحاجة الى ايجاد طرق بديلة لغرض التوصل.

ويحقق التقاضي الالكتروني التكامل والتحول الرقمي الذي تحتاجه الدولة في ظل التطور التكنلوجي وثورة الاتصالات والذي يعتبر جزء من منظومة الحكومة الالكترونية.

المطلب الاول: متطلبات التقاضي الالكتروني

ان استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التقاضي من شأنه توفير الكثير من الوقت والجهد على المتقاضين والقضاة في ان واحد حيث يمكنهم من التعرف على اهم القرارات القضائية الجديدة اولا بأول والاطلاع المباشر والمستمر على التطورات الحاصلة في مجال القضاء وفي نفس الوقت يقلل التردد على المحاكم لمتابعة القضايا اذ ان الدخول على الموقع الالكتروني للمحكمة كفيل بالتعرف على اهم المستجدات التي تطرأ على القضايا الموجودة في المحكمة.

وكذلك تساعد هذه الوسائل على سرعة الفصل في القضايا وتحرير المسودات المتعلقة بكل نوع من انواع القضايا الموجودة في المحكمة وتحرير الاحكام الخاصة بهذه القضايا والحصول على مسودات الاحكام وكذلك تتيح هذه الوسائل امكانية تتبع سير الملفات والدعاوى في جميع درجات التقاضي.

ويجب الملاحظة ان هذه الوسائل تساعد على وجود قاعدة بيانات على مستوى التشريعات الوطنية سواء المعمول بها او التي تم تعديلها مما يساعد المتقاضين على الاطلاع على جميع التشريعات و تحديد القوانين الواجبة التطبيق على الواقعة محل النزاع وكل هذا يكون عن طريق جهاز الحاسوب الالي وتساعد وسائل الاتصال الحديثة على التعرف على اهم المبادئ القانونية المتبعة في المحكمة وعن طريق هذه الوسائل بالإمكان الاطلاع على جميع اعمال المحكمة من اجراءات و تبليغات وتنفيذ الاحكام كذلك وتسمع بممارسة الدور الرقابي على احمال المحكمة .

ويجب ملاحظة نقطة مهمة توفرها وسائل الاتصال الحديثة الا وهي تجنب تعارض الاحكام حيث يمكن من خلال التطبيقات الالكترونية الربط الالكتروني بين المحاكم المختلفة من خلال موقع الكتروني محدد للقضاء حيث انها تتواصل فيما بينها وفي حال وجود حكم سابق في نزاع اخر بين ذات الخصوم بصفاتهم وما إذا كان يتعلف بنفس النزاع المطروح امام المحكمة المختصة.

ولابد من الاشارة الى اهمية التقاضي الالكتروني تتجلى في الفوائد المتحققة من وسائل الاتصال الحديثة التي تم ادخالها على النظام القضائي والتي جعلت منه نظام متطورا ويخلو من التعقيد والاجراءات المعقدة التي كان يمتاز بها النظام القضائي بصورة عامة غير ان هذه الاهمية لا يمكن تتحقق الا إذا توافرت متطلبات القضاء الالكتروني والتي يمكن تلخيصا في التالي:

١١: تعديل التشريعات القضائية التي تسمح من خلالها استخدام وسائل الاتصال الحديثة فالقاضي لا يستطيع استخدام هذه الوسائل الا إذا وجد تشريع قانوني يجيز له استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

٢- صدور تنظيم اداري ينظم المسائل الادارية التي تضمن تحقق العدالة الالكترونية وتجهيز المحاكم بالوسائل الكافية التي تتيح لها استخدام التقاضي الالكتروني.

٣- يجب استيفاء المتطلبات الفنية والالية من حيث تجهيز المحاكم بالحاسوب الالي والذي يتعامل مع المعلومات والبيانات التي يم ادخالها وبرمجتها وحفظها وارسالها بواسطة برامج وانظمة الالكترونية متطورة.

٤- لابد من توفير الكادر الفني المختص في المجال التقني والذين يقومون بالعمل بمختلف الاجهزة واستخدام البرامج الالكترونية اللازمة لها مع تأهيل القضاة والعامل في المجال القضائي للتعامل مع هذه التقنيات.

٥- لابد من تحديث المواقع الالكترونية الخاصة بالمحاكم على الانترنت وتطويره مما يساعد على استخدام تقنيات التقاضي الالكتروني.

المطلب الثاني : تطبيقات التقاضي الالكتروني

نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على بعض تجارب الدول المختلف في اطار التقاضي الالكتروني ونحاول الوقوف على موفق هذه الدول وما فعلته في سبيل تسليط الضوء تبسيط اجراءات التقاضي وسرعة الفصل في الدعوى وذلك من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة في محاكمها وذلك بالاستعانة بالوسائل الالكترونية في جميع اجراءاتها من حيث حضور اطراف الدعوى و محاميهم و الترافع امام القضاة يقدمون مذكراتهم وغيرها من اجراءات التقاضي .

من اولا تجارب التقاضي الالكتروني نجدها في فرنسا باعتبار ان القانون الفرنسي من اقرب القوانين الى القانون العراقي ومستمد اغاب قواعد القانون العراقي من القانون الفرنسي محاولا الاستفادة من تجارب الدول في استخدام نظام التقاضي الالكتروني في تطوير النظام القضائي و الاستفادة من التطور الحاصل في وسائل الاتصال هذا من جهة و من جهة اخرى لابد من ذكر ان هذه التجارب هي تمثل الصورة البسيطة من صور التقاضي الالكتروني في تطوير النظام القضائي ونلاحظ ان المشرع الفرنسي باشر باستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال عمل المحاكم و بخصوص في اطار اجراءات التقاضي الامر الذي ساهم في تحسين ادارة الوقت و توقير الجهد حيث يتم الامر عن طريق تبادل المعلومات بين المحامين حيث تم تعميم خدمة تبادل المعلومات بين جميع المدن الفرنسية في عام ٢٠٠٠ بتنظيم تبادل اوراق المرافعات عن طريق الالكتروني .

ويمثل نظام (تليماتيك) لتبادل المعلومات حول القضايا بين المحامين وذلك باستخدام جهاز المينى تل اذ تقدمت نقابة المحامين بطلب الى الادارة العامة للاتصالات عن بعد لغرض اتخاذ الاجراءات الازمة لتعميم الجهاز في مكاتب المحامين لتسهل عمل تبادل المعلومات و من ثم قامت النقابة بأنشاء بريدا الكترونيا للاتصال بالمحامين مع توفير كامل السرية و الامان لتبادل المعلومات بين المحامين ولقد تبع هذا البرنامج الكثير من المشروعات و المؤسسات لتطوير نظام التقاضي الالكتروني و تطوير النظام القضائي .

وبعد هذه المحاولات بدأت مرحلة استخدام الأنترنيت في اجراءات التقاضي و استخدام وسائل الاتصال الحديث في اجراءات التقاضي امام المحاكم و لتنظيم العمل امامها وبعد شيوع استخدام شبكة الانترنت في مختلف مجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية اتجه المشرع الى اجازة استخدام تقنية الاتصال الحديث و الاتصال الالكتروني في اعلان الارواق القضائية و المذكرات حيث قام عام ٢٠٠٥ بتعديل نص المادة (٧٤٨/١) على ان يدخل التعديل حيز التنفيذ بدءا من ٢٠٠٩/١/١.

غير ان المشرع اشترط لغرض دخل النظام الالكتروني حيز التنفيذ موقفة المرسل الية الصريحة لاستخدام هذه الوسيلة في الاتصال وان تتضمن المراسلات الاشارة الى تاريخ و ساعة ارسالها و كذلك ساعة تلقي المعلومات كما لابد من يتضمن هذا الاخطار كافة البيانات التي يفرضها القانون كالتوقيع المرسل وغيرها من الشروط الاخرى.

وفي عام ٢٠١٢ اجاز المشرع الفرنسي الايداع الالكتروني للاستئناف و النقض وذلك حث قرر في المادة ٩٣٠/١ مرافعات (معدلة بمرسوم ٦٣٤ لسنة ٢٠١٢) على ان يتم ايداع كافة الاوراق القضائية امام محكمة الاستئناف عن طريق الالكتروني والا قضى بعدم جواز قبول الاستئناف اذا استخدم اي اجراء اخر .

ومن تجارب الدول العربية في مجال التقاضي الالكتروني دولة الكويت حيث اضاف قانون المرافعات الكويتي الى المادة (٥) و التي تعالج كيفية اعلان الارواق فقرة خاصة وهي الفقرة (٤) بالقانون رقم (٣٦)لعام ٢٠٠٢ و التي تنص (ويجوز في جميع الاحوال ان يتم الاعلان في المواد التجارية بالطريقة المتفق عليها بين ذوي الشأن على ان تودع نسخة منه لدى دائرة التنفيذ) و من خلال نص الفقرة السابقة نجد ان المقصود من هذا النص انه يسمح بالإعلان بوسائل الاتصال الحديثة و الانترنت ولكن لابد من توافر شرطان وهما:

اولا : ان يمون في المواد التجارية فلا يجوز اتباع ذلك في المواد المدنية او الاحوال الشخصية.

ثانيا: ان يتفق الطرفان على كتابة ذلك وان تودع نسخة من الاتفاق لدى دائرة التنفيذ.

ومن خلال ما تقدم نجد ان المشرع الكويتي اتجه نحو استخدام وسائل الاتصال الحديثة ويجيز للخصوم الاتفاق على الاعلان عن طريق وسائل الاتصال الحديثة .

وفي السعودية نجد ان في تنظيم اعلان الاوراق القضائية نصت المادة (١٢) من نظام المرافعات الشرعية الصادر في عام ٢٠٠٠ ان يتم التبليغ بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصوم او ادارة المحكمة او امر القاضي حيث يقوم الخصوم او وكلائهم بتوجيه و تقديم اوراقهم و تبليغها حيث يجوز التبليغ المباشر بواسطة صاحب الدعوى اذا طلب ذلك وبذلك فأن المشرع السعودي لم يحدد وسيلة الاعلان او التبليغ المباشر عليه فأنه من الممكن ان يتم التبليغ بأي طريقة و منها عن طريق وسائل الاتصال الحديثة و البريد الالكتروني و عن طريق شبكة الانترنت حتى يتسنى للجميع الاطلاع على التبليغ ولقد قامت وزارة العدل بأنشاء موقعا الكترونيا لها على شبكة الانترنت حتى يستطيع الجمهور الاطلاع عليها.

والجدير بالذكر ان محكمة جدة تخوض تجربة التقاضي الالكتروني و هي تجربة جدية في مجال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لغرض تطوير النظام القضائي وذلك باستخدام النظام الشامل وذلك عن طريق استقبال المعاملات و الاستدعاءت الكترونيا حيث تقوم المحكمة باستلام اوراق الادعاء من خلال دخول المدعي الى موقع المحكمة الالكتروني تم يتابع سير الاجراءات في المحكمة اليا فتدون جلسات التقاضي باستخدام الحاسب الالي وذلك مرورا بمحاضر الجلسات وانتهاء بإصدار الحكم اخر الجلسة .

اما في العراق فنجد ان تجربة العراف في مجال التقاضي الالكتروني تعد ناشئة و محدودة الا انها تشهدت بعض التطور و خصوصا بعد جائحة كورونا و التي دفعت العديد من الدول الى اللجوء الى النظام الالكتروني لتسير امورها واستخدام الحلول الرقمية ، ففي الواقع القضائي فقد تميز بتحديات متعددة ومنها ضعف البنى التحتية و قلة الخبرات في المجال الكتروني و بالإضافة الى تحديات امنية و ادارية.

وفي ظل جائحة كورونا برز استخدام النظام الالكتروني في كثير من مجال الحياة و منها النظام القضائي واللجوء الى التقاضي الالكتروني لتجاوز تعطيل المحاكم حيث شرعت المحاكم الى

استخدام برامج التواصل المرئي مثل برنامج زووم لعقد جلسات المحكمة عن بعد و خاصة في محاكم الاحوال الشخصية و الدعاوى الغير جنائية.

ونجد ان بعض المؤسسات القضائية بدأت تدريجا بتجريب ايداع الدعاوى و الطلبات عن طريق الانترنت عبر منصات متعددة . وكذلك اطلاق مجلس الفضاء الاعلى بوابة الكترونية رسمية وتنشر من خلالها القرارات القضائية و الاخبار و الجداول و الجلسات .

غير ان الامر لا يخلو من صعوبات ممكن ان تواجه هذه التجربة من حيث نقص البنى التحتية و انقطاع الكهرباء و الانترنت في الكثير من المدن وكذل الاثر الاهم هو عدم وجود قواعد قانونية متخصصة تنظم الاجراءات الالكترونية في التقاضي بشكل مفصل و النقص في الكوادر المتخصصة في استخدام المنصات الالكترونية مقاومة العاملين للتحول الرقمي بسبب الاعتياد على النمط التقليدي و الجدير الاشارة على الرغم من ان تجربة العراق في مجال التقاضي الالكتروني لاتزال في مرحلة التأسيس لا انها تمثل خطوة مهمة نحو العدالة الرقمية و خاصة اذا تم دعمها بتشريعات جديدة و متطورة م تطوير البنى التحتية مما يخدم دخول العراق في هذه المرحلة الجديدة من مراحل التطور الرقمي.

و تجدر الاشارة الى ان العراق اصدر قانون التوقيع الالكتروني رقم (٧٨) لعام ٢٠١٢ و هو قانون ينظم استخدام الوسائل الالكترونية في التعاقد و البيانات و التوقيع الالكتروني ولكنه لم ينص بشكل صريح الى موضوع التقاضي الالكتروني و على الرغم من غياب النص الصريح على التقاضي الالكتروني لكن يمكن الاستفادة من نصوص القانون من خلال الاعتراف بالتوقيع الالكتروني و تقديم المذكرات او الدعاوى و تنظيم العلاقة بين الافراد و الماكم من حيث مصداقية التراسل الالكتروني .

الخاتمة

بعد الخوض في غمار موضوع مهم الا وهو التقاضي الالكتروني نتوصل الى مجموعة من النتائج المهمة و على النحو التالي:

النتائج

١ـ ان العالم يشهد الان ثورة جديدة هي ثورة المعلومات التي يقودها الكمبيوتر و شبكة الانترنت و هي جعلت من الحياة في مختلف المجالات اكثر رفاهية و يسر وسهلت للأفراد التواصل مع بعض على الرغم من بعد المسافات.

٢ـ استخدام وسائل الاتصال الحديثة في مختلف مجالات الحياة ومنها الجانب القضائي لغرض الحفاظ على مرفق العدالة و الاستفادة من التقدم العلمي في مجال التقاضي.

٣ـ يمكن تعريف التقاضي الالكتروني ((ادخال وسائل الاتصال الحديثة و التقنيات الرقمية من اجل تنفيذ الاجراءات اقامة الدعوى القضائية ابتدأ نت اجراءات رف الدعوى ومتابعتها وحتى اصدار الحكم فيها من دون الحاجة الى حضور الاطراف)).

٤ـ ان حق التقاضي لابد ان يكون مكفولا لكل فرد من افراد المجتمع و هذا الحق ينشئه القانون ويحميه الدستور لغرض ضمان حصول الافراد على حقوقهم من شأنه ان يشيع الاطمئنان في نفوسه ويؤدي الى استقرار المعاملات ويضمن عدم للجوء الافراد الى القصاص.

٥ـ يوجد التقاضي الالكتروني في عدد من الصور منها التقليدي و التي يتم التعامل بها وكل الدول تقريبا وهي استخدام كان المدعى عليه خارج البلاد فيتم تبليغه عن طريق وزارة الخارجية ومن ثم تنعقد المحكمة في جلسات متتالية حسب نوع الدعوى المنظورة الى ان تقرر المحكمة اصدار حكمها في الدعوى في مواجهة الخصوم.

٦ـ يمتاز التقاضي الالكتروني بأهمية كبيرة خصوصا في الآونة الاخيرة بسبب التطورات الحاصلة في النظام التقاضي ويمكن ان نلاحظ ان اهمية التقاضي الالكتروني ممكن ان تبرز في تسهيل الوصول الى العدالة من خلال ان التقاضي الالكتروني يتيح للأطراف الدعوى من متابعة دعواهم الإلكترونيا دون الحاجة الى مراجعة المحكمة المختصة حيث تقلل الحضور الى المحكمة ومما يحقق منفعة لجميع اطراف .

٧ـ ولابد من الاشارة الى اهمية التقاضي الالكتروني تتجلى في الفوائد المتحققة من وسائل الاتصال الحديثة التي تم ادخالها على النظام القضائي و التي جعلت منه نظام متطورا ويخلو من التعقيد و

الاجراءات المعقدة التي كان يمتاز بها النظام القضائي بصورة عامة غير ان هذه الاهمية لا يمكن تتحقق الا اذا توافرت متطلبات القضاء الالكتروني.

٨ـ توجد عدة من منصات الخاصة بالتقاضي الالكتروني في عدد من الدول العربية و التي ساهمت بشكل كبير جدا في تطوير النظام القضائي حيث اصبح بإمكان الخصوم في تحريك دعواهم دون الحاجة الى الاجراءات المطولة التي كانت تمتاز بها مما سهل عمل النظام القضائي.

٩ـ ان تجارب الدول الاخرى تفيد الكثير من دول العالم و التي يجب عليها الاطلاع على هذه التجارب و تدرسها بشكل واسع و تأخذ بها بصورة تدريجية و عملية مع توفير كافة المستلزمات و التي تساهم في انجاح هذه التجربة.

١٠ـ و الجدير الاشارة على الرغم من ان تجربة العراق في مجال التقاضي الالكتروني لاتزال في مرحلة التأسيس لا انها تمثل خطوة مهمة نحو العدالة الرقمية و خاصة اذا تم دعمها بتشريعات جديدة و متطورة م تطوير البنى التحتية مما يخدم دخول العراق في هذه المرحلة الجديدة من مراحل التطور الرقمي.

و تجدر الاشارة الى ان العراق اصدر قانون التوقيع الالكتروني رقم (٧٨) لعام ٢٠١٢ و هو قانون ينظم استخدام الوسائل الالكترونية في التعاقد و البيانات و التوقيع الالكتروني ولكنه لم ينص بشكل صريح الى موضوع التقاضي الالكتروني و على الرغم من غياب النص الصريح على التقاضي الالكتروني لكن يمكن الاستفادة من نصوص القانون من خلال الاعتراف بالتوقيع الالكتروني و تقديم المذكرات او الدعاوى و تنظيم العلاقة بين الافراد و الماكم من حيث مصداقية التراسل الالكتروني .

التوصيات

في ظل التحديات و الفرص التي تواجه النظام القضائي في العراق يعد تطوير نظام التقاضي الالكتروني خطوة ضرورية لتعزيز فاعلية القضاء و تحقيق العدالة التي يهدف الى تحقيقها النظام القضائي في العراق بمختلف النظم القضائي العاملة في مجال التنظيم القضائي وعلية لابد من ايراد مجموعة من التوصيات بشأن تطوير النظام التقاضي الالكتروني في العراق وعلى النحو التالي:

١ـ توفير شبكة اتصال ووسائل امنة وفعالة و التي ترتبط بجميع امحاكم العراقية لغرض تفعيل النظام التقاضي الالكتروني وتسهيل الاجراءات التي تمتاز بالتعقيد و المطولة.

٢ـ لابد من تجهيز جميع المحاكم العراقية بأجهزة حاسوب تكون متطورة وفعالة لتساهم في تطوير هذا النظام و التي يحتاج لها لغرض انجاح هذه التجربة.

٣ـ تفعيل قانون التوقيع الالكتروني و الاعتراف القانوني بالتوقيع الالكتروني كأدلة رسمية في المحاكم وذلك عن طريق اصدار قواعد قانونية فعالة و التي تتعلف بنظام التقاضي الالكتروني او تطوير قانون المرافعات المدنية وذلك لغرض اضفاء الشرعية الكاملة على اجراءات التقاضي الالكتروني و تنظيف طرف وفتح منصات خاصة خاصه بنظام التقاضي و التي و التي تكون معدة للتبليغات و الاعلانات القضائية الرقمية .

المصادر

١ـ الدكتور خالد ممدوح ابراهيم ، الدعوى الالكترونية و اجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٢٣.

٢ـ الدكتورة ريهام عاطف يوسف، التقاضي عن بعد وضمانات المحكمة العادلة ، المجلة القانونية ، العدد ٣ ، ٢٠٤٢ .

٣ـ الدكتور احمد حسن ، غاية القانون ، المجلة القانونية و الاقتصادية ، حقوق الزقازيق ، العدد السابع ،١٩٩٥ .

٤ـ ـالدكتور حمدي عبد الرحمن ، فكرة القانون ، بحث في تعريفه واهدافه و اساسه و نظرية القانون و مصادر القانون ،١٩٧٩ .

٥ـ الدكتور محمد الالفي ، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول ، ورقة بحثية لمؤتمر الحكومة الالكترونية السادس ـ دبي ـ الامارات ،٢٠٠٧ .

٦ـ الدكتور يوسف سيد عواض ،خصوصية القضاء عبر وسائل الكترونية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس, ٢٠١٢ .

٧ـالدكتور محمد على كومان ، التعليق على نصوص نظام المرافعات الشرعية ، المملكة السعودية العربية ، منشأة المعارف ، ج١.

الهوامش

١. بنظر د: خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٣، ص ١٥.

٢. ينظر د: خالد ممدوح، المصدر السابق، ص ١٧ـ

٣. ينظر: د: ريهام عاطف يوسف، التقاضي عن بعد وضمانات المحكمة العادلة، المجلة القانونية، العدد ٣، ٢٠٤٢، ص ١٧٢

٤. ينظر د: احمد حسن، غاية القانون، المجلة القانونية والاقتصادية، حقوق الزقازيق، العدد السابع ،١٩٩٥، ص١٨١.

٥. ينظر د: حمدي عبد الرحمن، فكرة القانون، بحث في تعريفه واهدافه واساسه ونظرية القانون ومصادر القانون ،١٩٧٩، ص١٣٣

٦. ينظر د- خالد ممدوح، المصدر السابق، ص٤٤

٧. ينظر د- احمد هندي، التقاضي الالكتروني لاستعمال وسائل الاتصال الالكترونية في التقاضي، دار الجامعة الجديدة ،٢٠١٤، ص ١٥

٨. ينظر د- محمد محمد الالفي، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية لمؤتمر الحكومة الالكترونية السادس - دبي - الامارات ،٢٠٠٧.

٩. ينظر د: محمد الالفي، مصدر سابق، ص ٣٣

١٠.ينظر د: محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩، ص٤٤

١١.ينظر د: يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر وسائل الكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس،٢٠١٢، ص ٤٣

١٢.ينظر د: يوسف سيد عوض، مصدر السابق، ص ٤٤

١٣.ينظر د: احمد هندي : مصدر سابق :ص٤٤

١٤.ينظر د: امير فرج ، مصدر سابق ، ص ٥٦

١٥.ينظر د: محمد على كومان ، التعليق على نصوص نظام المرافعات الشرعية ، المملكة السعودية العربية ، منشأة المعارف ، ج١ ، ص٩٧.

١٦.ينظر د : احمد هندي ، مصدر سابق ،ص ٣٨

١٧.ينظر د: امير فرج يوسف ، مصدر سابق ،ص ٢٢٢